الأسانيـــد التي حكم عليها الإمام البخاري في كتابه : الضعفاء والمتروكين .

د. أسامة مصطفى التريكي ـ جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

أ.عبد العزيز مفتاح عبد الكريم الشيلابي ـ طالب بمرحلة الماجستير ـ الأكاديمية الليبية فرع الجبل الأخضر

الملخص :

هذا البحث يحاول بيان منهج الإمام البخاري في نقد أســـانيد ذكرها في كتابه "الضـــعفاء والمتروكين" رغم أنه كتاب مختصّ بعلم الجرح والتعديل، وقُســـم البحث على حسب تعلق نقد الأسانيد بجرح الرواة أو بعلل أخرى إلى مباحث أحدها التعريف بالإمام وكتابه، والثاني التي انتقدها فيما يتعلق بالجرح والتعديل، والثالث الأحاديث التي أعلّها بعلل أخرى كالاضطراب والنكارة، ومن نتائج البحث أن هذا الكتاب يحتوي على مادة علمية ثمينة في نقد الأسانيد، وأن أسلوب الإمام ومنهجه في نقد الأسانيد كان متنوعا ودقيقا.

Abstract

This research attempts to explain Imam Al-Bukhari's approach in criticizing isnads (chains of narration) mentioned in his book "Al-Du'afa' wa Al-Matrukin" although it is a specialized book in the science of Jarh and Ta'dil. The research is divided into sections based on the connection between critiquing isnads and the criticism relating to the narrators' integrity or other factors. These sections include the introduction of the Imam and his book, the critique he made regarding narrator criticism and evaluation, and the examination of hadiths he deemed weak due to other factors such as inconsistency and discrepancy. The findings indicate that this book contains valuable scientific material in the field of isnads criticism, and that the Imam's style and approach in critiquing such isnads were diverse and meticulous.

تمهيد:

بلغ الإمام البخاري منزلة عظيمة في الحديث ،وألّف العديد من الكتب منها المشهور كالجامع الصحيح ، ومنها كتب أخرى في علوم أخرى كالجرح والتعديل مثل كتابه التاريخ الكبير وكتاب الضـــعفاء والمتروكين ، وهذه الكتب وإن كانت في الجرح والتعديل ففيها جوانب لم يتطرق إليها بشـــكل كافٍ مثل جانب الأســـانيد التي رواها

الإمام البخاري في هذه الكتب وانتقدها ، وهو جانب مهم لما عُرف عنه البراعة في علم العلل والاطلاع على كمٍ هائل من أسانيد وطرق الأحاديث ، فكان هذا البحث محاولة لدراسة هذا الجانب في أحد كتب هذا الإمام وهو كتابه :الضعفاء والمتروكين-، حيث قُسّم البحث حسب تعلّق النقد لتلك الأسانيد بجرح الرواة أو تعلقه بغيره من العلل، فكان التقسيم إلى ثلاثة مباحث كالتالي :

المبحث الأول التمهيدي للتعريف بالإمام البخاري وكتابه الضعفاء والمتروكين ، والمبحث الثاني : الأسانيد التي انتُقدت بالكلام في الرجال ، والمبحث الثالث: الأسانيد التي انتُقدت بالكلام في العلل.

المبحث الأول ــ الإمام البخاري وكتابه : الضعفاء والمتروكين:

المطلب الأول ــ الإمام البخاري:

هو أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه الجعفي[1] ، ولد الإمام البخاري يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة[2] .

طلب العلم وهو صبي صغير ، فكان يشتغل بحفظ الحديث وهو في الكُتّاب ولم تتجاوز سنه عشر سنين ، وكان يختلف إلى محدثي بلده ويرد على بعضهم خطأه فلما بلغ ستة عشر سنة كان قد حفظ كُتب ابن المبارك ووكيع وعرف فقه أصحاب الرأي، ثم خرج مع أمه وأخيه أحمد إلى مكة ، فلما حجّ رجع أخوه بأمه ، وتخلّف هو في طلب الحديث[3].

أخذ البخاري عن شيوخ كثيرين ، فممن سمع منهم البخاري : محمد بن سلام البيكندي، إبراهيم بن موسى ، وأبو عاصم النبيل، والحميدي، وأبو مسهر، وأمم سواهم ، قال -رحمه الله-: كتبت عن ألف وثمانين رجلا ليس منهم إلا صاحب حديث كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص[4].

كان - رحمه الله - كريماً سمحاً كثير الإنفاق على الفقراء والمساكين ، وخاصة من تلاميذه وأصحابه، وقد ترك الإمام البخاري إنتاجاً علمياً غزيراً يدلّ على علمه وتمكنه، فقد استفاد ممن قبله واستفاد منه من جاء بعده فاقتدوا به في مصنفاته واحتذوا

حذوه وساروا على طريقته، وكذلك تتلمذ عليه جمع غفير من العلماء، فنهلوا من علمه ثم صاروا أئمة حملوا العلم من بعده، فمن أهم ما صنفه:

الجامع الصحيح، والأدب المفرد ، والتاريخ الكبير ، والضعفاء والمتروكين ، وخلق أفعال العباد.

ومن آثاره - أيضا - تلاميذه الذين تتلمذوا على يديه، وسمعوا منه، منهم تسعون ألفا سمعوا الصحيح وفيهم أئمة كبار، أبرزهم: مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح ، وأبو عيسى الترمذي ، وإبراهيم بن إسحاق الحربي ، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ... وأمم لا يحصون[5].

وكانت وفاته ليلة السبت ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ستة وخمسين ومائتين وعاش اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً[6].

المطلب الثاني ـ كتاب الضعفاء والمتروكين:

سُمّيَ هذا الكتاب بعدة تسميات، فمن العلماء من سماه : (كتاب الضعفاء)، ومنهم من سماه (كتاب الضعفاء والمجروحين)، ومنهم من سماه (كتاب أسامي الضعفاء)، ومنهم من سماه (كتاب الضعفاء والمتروكين)، ومنهم من سماه (كتاب الضعفاء الصغير).

وأرجح هذه الأقوال وأصحها – والله أعلم – هي تسميته بكتاب (الضعفاء والمتروكين)، حيث سماه بهذه التسمية العلامة ابن خير الأندلسي (كتاب الضعفاء والمتروكين)، في (فهرسة شيوخه التي أورد فيها إسناده إلى كتاب (الضعفاء)[7]، وكذا وردت هذه التسمية في ثلاث نسخ خطية للكتاب[8]، وممن ذكر هذه التسمية الحافظ ابن عبد البر في كتابه (الانتقاء)، عند ذكره ترجمة أبي حنيفة، حيث قال: فممن طعن عليه وجرحه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه في (الضعفاء والمتروكين)[9]، وهذا الكتاب له أهمية كبيرة من بين كتب الرجال، وتبرز أهمية ومنزلته من خلال النظر في عدة جوانب :

أولا : مكانة مؤلفه الإمام البخاري بين أئمة النقد.

ثانيا: احتواؤه على إضافات علمية لا توجد في(التاريخ الكبير).

ثالثا: تضمنه أحكامًا للإمام البخاري على عدد من الأحاديث:

رابعا: احتواؤه على مادة متنوعة في علوم الحديث.

خامسا: حفظه عددًا من أقوال أئمة الجرح والتعديل ممن ضاعت مصنفاتهم أو مصنفات من نقل عنهم.

وقد ابتعد فيه المصنف عن الإطالة وكثرة الأخبار؛ فهو لا يترجم إلا لهدف محدد هو خدمة الحديث ليقوي سندًا أو يضعفه أو ليدفع المحدث ليتحمل مسئولية البحث والنظر، وإذا تيسر أن يسوق إليك الحكم عن الرجل رواية دفعها إليك في صدق وأمانة.

وتتمثل منهجية الإمام البخاري في كتابه على النحو التالي:

1- رتب الإمام البخاري تراجم كتابه على حروف المعجم، بمراعاة الحرف الأول، فبدأ بحرف الألف، ويحسن التنبيه هنا إلى أن البخاري في آخر الكتاب قدم حرف الواو على الهاء، وفقا لترتيب نصر بن عاصم، وهو الترتيب المعتمد عند المتقدمين، خلافا لما عليه جل المتأخرين في تقديم الهاء على الواو تبعا للجوهري صاحب (الصحاح).

2- عقد لكل حرف بابا، وتحت هذه الأبواب أفرد لكثير من الأسماء أبوابا فرعية، خاصة إن تكررت، فيقول مثلا: باب إسماعيل ... ، وخص بعض الأسماء التي تتكرر بأبواب مفردة، كما في (باب خارجة)، وفي أواخر بعض الأبواب الرئيسة عقد بابا جامعا للأسماء التي كثر المسمون بها من الرواة.

3- لم يراع في الترتيب الحرف الثاني في أسماء التراجم المتفقة في الحرف الأول، وإنما قدم الاسم الذي تكرر كثيرا.

4- عقد للكنى بابا في آخر التاب، وذكر فيه ثلاث كنى.

5- وفي الكتاب إشارات مختصرة متناثرة في علم نقد الحديث، وقد يذكر في ترجمة الراوي بعض حديثه الذي أُنكر عليه، وقد يورد ترجمة قاصدًا من إيرادها نقد الحديث المروي من طريق المترجم له، لا نقده، وذلك غالبًا في الرواة المقلين.

والجدير بالذكر أن التبويب لم يسر على منهجية مطردة، وهذا صنيع أكثر العلماء المتقدمين، إذ لم يراعوا الترتيب الدقيق لتراجم كتبهم كما حصل عند المتأخرين.

4- أن يعل حديثا دون إشارة إلى متنه أو إسناد: وغالبا ما يكون ذلك في حديث المقلين، كقوله في ترجمة سهل بن عجلان الباهلي: "روى عنه: سليمان بن موسى، لم يصح عنه حديثه" [10].

المبحث الثاني ـ الأسانيد التي انتُقدت بالكلام في الرجال:

عند دراستنا للأسانيد التي انتقدها الإمام البخاري في هذا الكتاب عن طريق جرح أحد رواتها نجد الإمام البخاري استخدم ثلاث أساليب في هذا النقد .

الأول : توجيه النقد لحديث صاحب الترجمة ، والثاني: نقل كلام الأئمة في صاحب الترجمة. والثالث : توجيه النقد لصاحب الترجمة مباشرة، وللتوضيح سندرس مثالا في كل قسم من هذه الأقسام التي ذكرها الإمام البخاري ونشير في الهامش إلى بقية الأمثلة دون ذكرها لأن ذلك مما لا يحتمله هذا البحث المختصر.

المطلب الأول ـ الأسانيد التي انتقدت بتوجيه النقد لحديث صاحب الترجمة:

وهذا الأسلوب في النقد استخدمه الإمام البخاري في ثمانية عشر إسنادا[11] ، ومثال على ذلك ما ذكره تحت ترجمة سعيد بن بشير، فقال : سعيد بن بشير عن محمد بن عبد الرحمن البيلماني، روى عنه الليث، لا يصح حديثه.[12]

أولا ـ تخريج الحديث : الحديث بهذا الإسناد أخرجه أبو داود، والعقيلي، وابن عدي، والطبراني في معجمه(الكبير والأوسط)، من طريق سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ النَّجَّارِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، عَنْ أَبِيه ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: **" مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ : (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ) [الروم: 18] الْآيَةَ كُلَّهَا أَدْرَكَ مَا فَاتَهُ فِي يَوْمِهِ، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يُمْسِي أَدْرَكَ مَا فَاتَهُ فِي لَيْلَتِهِ "**[13].

ثانيا ـ دراسة رجال إسناد الإمام البخاري:

1- الليث بن سعد : وثقه العجلي[14]، وأحمد بن حنبل[15].

2- سعيد بن بشير: مجهول : قاله العقيلي[16]، وابن حبان[17] والذهبي[18]، وابن حجر[19]. وقد تعقّب أبو حاتم البخاريَّ على إيراده في الضـــعفاء ، فقال : هو شـــيخ لليث ليس بالمشهور لم يرو عنه غير الليث ليس محله أن يدخل في كتاب الضعفاء[20].

3- محمد بن عبدالرحمن البيلماني : ضعفه البخاري[21]، وابن معين[22]، وابن حجر[23].

4- عبدالرحمن البيلماني : قال ابن حجر: ضعيف[24].

ثالثا ــ دراسة الإسناد والحكم عليه : إسناده ضعيف جدا، **وفيه علتان:**

الأولى: جهالة ســعيد بن بشــر وقد تفرد به، قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن ابن عباس إلا بهذا الإسـناد، تفرد به الليث، وقال الخطيب: ولم يرو عنه- أي الليث عن سعيد بن بشير- إلا هذا الحديث[25].

الثانية: ضـعف محمد بن عبدالرحمن البيلماني، وأبيه. وضـعف الحديث بهذا الإسـناد: الزيلعي[26]، وابن حجر[27]، والألباني[28].

رابعا ـــــــ دراسة متن الحديث: ورد شاهد يشهد لمتن الحديث ، أخرجه أحمد ، من حديث سـهل،: " ألا أخبركم لم سـمى الله تبارك وتعالى إبراهيم خليله الذي وفّى ؛ لأنه كان يقول كما أصبح وأمسى: {**فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ**} **[الروم: 17]** حتى يختم الآية"[29]. وإسناده ضعيف ، فيه زبان بن فائدة وابن لهيعة ، ضعيفان، وسهل بن معاذ لا بأس به إلا في رواية زبان عنه[30]، وضـــعف الحديث ابن حجر كما في "الفتح"[31].

خامسا ـ الحكم على الحديث: الحديث ضعيف لا يثبت سندا ولا متنا.

المطلب الثاني ـ الأسانيد التي انتُقدت بنقل كلام الأئمة في صاحب الترجمة :

وهذا الأسلوب في النقد استعمله الإمام البخاري في أربعة أسانيد[32] ، ومن ذلك الإسناد الذي ذكره تحت ترجمة طريف بن شهاب، فقال: طريف بن شهاب، أبو سفيان، السعدي، وقال أبو معاوية: عن طريف بن سعد ، وقال جعفر بن حيان: طريف بن شهاب ، يروي عن الحسن وأبي نضرة، روى عنه محمد بن فضيل بن غزوان. وليس بالقوي عندهم .

قال ابن فضل، عن أبي سفيان، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، عن النبي - صلى الله عيه وسلم-، قال: **"لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة "**. وقال همام عن قتادة عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد: **"أمرنا رسول الله- صلى الله عليه وسلم - أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر"**، وهذا أولى ، لأن أبا هريرة وغير واحد ذكروا عن النبي – صلى الله عليه وسلم- ، أنه قال: **"لا صلاة إلا بفاتحة .."**، وقال أبو هريرة: إن زدت فهو خير، وإن لم تفعل أجزأك(33).

أولا ــ تخريج الحديث : أخرجه ابن ماجه، وابن أبي شيبة، وابن عدي ، وابن الجوزي ، بلفظ: **"لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِالْحَمْدُ لِلَّهِ وَسُورَةٍ فِي الْفَرِيضَةِ وَغَيْرِهَا"**(34)، وأخرجه أبو يعلى من طريق علي بن مسهر، وابن عدي من طريق حسان بن إبراهيم، والبيهقي من طريق أبي حنيفة. كلهم عن أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد بلفظ: **" مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الْوُضُوءُ، وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَإِحْلَالُهَا التَّسْلِيمُ، وَفِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ تَسْلِيمٌ، وَلَا تَجُوزُ صَلَاةٌ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَشَيْءٍ مَعَهَا"** (35).

ثانيا ــ دراسة رجال إسناد الإمام البخاري:

1- محمد بن فضيل بن غـــــــزوان : وثقه أحمد، وابن معين(36)، والعجلي(37)، و أبوداود(38)، والدارقطني (39) ، وقال أبو حاتم ، وأبو زُرعة: صدوق(40)، وقال الذهبي(41)، وابن حجر: صدوق شيعي(42) .روى له البخاري ومسلم في صحيحهما(43).

2- طريف بن سعد أبو سفيان : ضعفه أحمد، وابن معين، والذهبي(44)، وابن حجر(45)

3- أبو نضـــرة: هو المنذر بن مالك بن قطعة (46)، وثقه ابن معين، وأبو زرعة(47)، والذهبي(48)، وابن حجر(49).

ثالثا ـــ دراسة الإسناد والحكم عليه : كل هذه الطرق ضعيفة ، لأن مدارها على أبي سفيان طريف بن سعد ، وهو ضعيف – كما سبق -، قال ابن عدي: لا يصح (50) ، وأما الطريق التي أشـــار إليها البخاري بقوله : وهذا أولى، فقد أخرجها أبو داود، وأحمد، وأبو يعلى، والبخاري في القـراءة خلف الإمام ، والبزار، وابن حبان ، والبيهقي ، عن همام عن قتادة عن أبي نضـــرة عَن أبي ســـعيد : **"أمرنَا أَن نَقْرَأ بِفَاتِحَة الْكتاب وَمَا تيَسّر"**(51) ، وإسناده صحيح على شرط مسلم ، رجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي

نضـــرة فمن رجال مســـلم. قال ابن عدي : هذا أصـــح[52]، وقال ابن حجر: إســـناده صحيح[53]، وقال الألباني: صحيح [54].

رابعا ـــــ دراسة متن الحديث: الطريق التي أشار الإمام البخاري إلى إعلالها لم نجد شـــاهدا لمتنها ، ووجدت شـــاهدين للطريق الأخرى، عن عبادة بن الصـــامت، وأبي هريرة.

أولا: حديث عبادة ، فقد أخرجه أبو داود، والنســـائي، والبخاري، عن مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- : **"لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأُمِّ الْقُرْآنِ فَصَاعِدًا"**[55] ، وأخرجه البيهقي، من طريق ســـفيان عن الزهري عن محمود بن الربيع بـه ، وقال: وهو أصـــح الأقوال وأحوطها[56].

ثانيا : حديث أبي هريرة ، أخرجه البخاري، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَـــدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَـعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِـيَ اللَّهُ عَنْـهُ - ، أَنَّ النَّـبِـيَّ - صَـــلَّى اللَّهُ عَلَيْـهِ وَسَـــلَّمَ - أَمَرَ فَنَـادَى: أَنْ " **لَا صَـــلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَمَا زَادَ** "، ثم قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، - رَضِـــيَ اللَّهُ عَنْـهُ - قَالَ: " **يَجْزِي بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَإِنْ زَادَ فَهُوَ خَيْرٌ**"[57].

خامسا ــ الحكم على الحديث : الطريق الأولى ضعيفة لا تصح ، والطريق الثانية هي الصحيحة – كما قال البخاري

المطلب الثالث ـ الأسانيد التي انتقدت بتوجيه النقد لصاحب الترجمة مباشرة :

وهذا الأسـلوب النقدي اسـتعمله الإمام البخاري في أربعة أسـانيد [58]، ويمكننا التمثيل بالإسـناد الذي ذكره تحت ترجمة أبي الرحال، فقال : أبو الرحال: سـمع النضـر بن أنس، عن أبيه عن النبي- صلى الله عليه وسلم - روى عنه حرمي بن عمارة، منكر الحديث عنده عجائب[59].

أولا ــ تخريج الحديث: أخرجه العقيلي، وابن عدي، من طريق زهير بن القاسم، قال: حدثنا خالد بن محمد الأنصـاري، عن النضـر بن أنس، أنه صـلى خلف النبي - صـلى الله عليه وسلم - فصَلَّى بِهِمُ الْهَاجِرَةَ فَرَفَعَ صوته فقرأ والشمس وضحاها والليل إذا

يغشى قَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ يَا رَسُولَ اللهِ أُمِرْتَ فِي هَذِهِ الصَّلاةِ بِشَيْءٍ؟ قَالَ: **"لَا وَلَكِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أُوَقِّتُ لَكُمْ صَلاتَكُمْ"** [60] ، وأخرجه الطبراني في (الأوسط)، وابن عدي، من طريق سعدان بن يحيى، ثنا أبو الرحال الأنصاري، عن النضر بن أنس، عن أنس بن مالك، (به) [61].

ثانيا ـ دراسة رجال إسناد البخاري:

1- أبو الرحال: ضعيف: ضعفه أبو حاتم[62]، وابن حبان[63]، والذهبي[64]، وابن حجر[65].

2- النضر بن أنس: وثقه ابن سعد[66]، والعجلي[67]، وابن حبان[68]، وابن حجر[69].

ثالثا ـــــ دراسة الإسناد والحكم عليه: إسناد الحديث ضعيف، وفيه علتان، وكلاهما النكارة:

الأولى في السند : فيه أبو الرحال، ضعيف، ومدار الحديث عليه، وقد تفرد به.

الثانية في المتن : مخالف لما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه لم يجهر في صلاة الفريضة التي تكون في النهار إلا في الجمعة. قال العقيلي: ولا يتابع عليه، والصحيح من الرواية عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه لم يجهر في صلاة النهار بالقراءة إلا في الجمعة [70]، وقال الهيثمي : أخرجه الطبراني، وفيه أبو الرجال الأنصاري البصري، منكر الحديث[71].

رابعا ـ دراسة الحديث: لم نقف على متابعة لهذا الحديث ولا شاهد يشهد لمتنه.

خامسا ـ الحكم على الحديث: الحديث ضعيف لا يثب

المبحث الثالث ـ الأسانيد التي انتقدت بالكلام في العلل:

الأسانيد التي انتقدها الإمام البخاري بعلل لا تتعلق بجرح الرواة يمكننا حصرها في

أربعة علل : الأولى : التعليل بالاضطراب، الثانية: التعليل بالنكارة، الثالثة: تعليل الضعيف بالصحيح، الرابعة: التعليل بنسيان الراوي لمرويه، وهذه العلل تُعدّ من علل الحديث الدقيقة التي لا يتقنها إلا الخواص من علماء الحديث المطلعون على أكبر عدد من الأسانيد وطرق الحديث، وعندهم خبرة كبيرة بأحوال الرواة ومراتبهم ، وسندرس

مثالا توضيحيا لكل نوع من أنواع التعليل التي ذكرها الإمام البخاري ونشير إلى بقية الأمثلة في الهامش.

المطلب الأول ـ التعليل بالاضطراب :

والاضطراب هو أن يُروَى الحديث من قِبَل راوٍ واحد أو أكثر على أوْجُهٍ مختلفةٍ متساويةٍ، لا مُرَجِّحَ بينها، ولا يُمكِنُ الجمع [72]، وهذا التعليل أعلّ به الإمام البخاري أحد عشر إسنادا [73]، ومن ذلك الإسناد الذي ذكره تحت ترجمة إسْمَاعِيل بن أبي إِسْحَاق أَبُو إِسْرَائِيل، فقال: إسماعيل بن أبي إسحاق الْعَبْسِي الْملَائي الْكُوفِي، عَن الحكم وعطية ضعفه أَبُو الْوَلِيد قَالَ: سَأَلته عَن حَدِيث بن أبي ليلى عَن بِلَال كَانَ يروي عَن الحكم فِي الْأَذَان قَالَ سمعته من الحكم أَو الْحسن بن عمَارَة عَنهُ.[74]

أولا ــ تخريج الحديث : وبهذا الإسناد روى الحديث عند أحمد ، والترمذي ، و ابن ماجه ، كلهم من طريق أبي إسرائيل عن الحكم عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن بلال قال : **" أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَا أُثَوِّبَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ"**[75].

ثانيا ـ دراسة رجال إسناد الإمام البخاري :

1-إسماعيل بن أبي إسحاق : نقل الإمام البخاري- هنا- تضعيف أبي الوليد الطيالسي لإسماعيل ، وقد ضعفه كذلك جمع من النقاد ، مع اختلاف في ألفاظهم ودرجات التضعيف. فذهب أحمد، وأبو زرعة : إلى أنه يكتب حديثه ويعتبر به ، إلا أنه في رأيه غلو[76]، وقال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ نسب إلى الغلو في التشيع[77]، وقول ابن حجر هو خلاصة الأقوال وأرجحها. وقال العقيلي : في حديثه وهم واضطراب، وله مع ذلك مذهب سوء [78] ، وهذا الاضطراب أشار إليه البخاري في أصل الكتاب، وسيأتي معنا في دراسة الإسناد، وقال الدارقطني : ضعيف[79]، وقال ابن حبان: منكر الحديث[80]، وقال الذهبي: واه[81].

2-الحكم بن عتيبة : وثقه ابن معين، وأبو حاتم[82]، وابن حجر[83].

3- الحسن بن عمارة: ضعفه ابن معين[84]، والدرقطني[85]، وتركه ابن المبارك[86]، وقال ابن حجر: متروك[87].

4- عبدالرحمن بن أبي ليلـى : وثقه ابن معين [88] ، والعجلي[89]، وابن حجر [90]

ثالثا: دارسة الإسناد والحكم عليه: إسناده ضعيف، **وفيه ثلاث علل:**

العلة الأولى ـــ الاضطراب : صرّح أبو إسرائيل في رواية عند أحمد بالتحديث، فقال: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ بِلَالٍ[91] ، ولكن لم يجزم بروايته عن الحكم، فاضطرب فيه: تارة قال: عن الحكم ، وتارة: حدثنا الحكم، وتارة: حدثنا الحكم أو الحسن بن عمارة، وقد أشار إلى هذا الاضطراب البخاري ونقل قول أبي الوليد، فلا يصح الجزم بأنه لم يسمع الحديث من الحكم كما صنع الترمذي، بل يتوقف فيه لاضطرابه؛ قال الترمذي:" لا نعرفه إلا من حديث أبى إسرائيل الملائي، ولم يسمع هذا الحديث من الحكم بن عتيبة، وإنما رواه عن الحسن بن عمارة عن الحكم بن

عتيبة "[92]، ولذلك قال فيه العقيلي: في حديثه وهم واضطراب ...[93]

العلة الثانية ـــــ الانقطاع : وهو يدور بين انقطاعين أو انقطاع في الإسناد ، أما الانقطاع الأول: فهو بين عبد الرحمن بن أبي ليلى و بلال، وهذا ذكره الشافعي[94]، والبيهقي[95]، وأما الانقطاع الثاني: فهو ما ذكره الترمذي – كما سبق - وابن الملقن[96]، وابن حجر[97]، عمم القول بالانقطاع، ولم يبين لانقطاع واحد أو انقطاعين.

العلة الثالثة ـــ الكلام في رواتـــــه : قد سبق الكلام عن أبي إسرائيل الملائي ، والحسن بن عمارة، وأنهما ضعيفان، وإن كان الحسن أشد ضعفا من أبي إسرائيل ، قال ابن السكن : لا يصح إسناده[98]، وقال ابن حجر: فيه إسرائيل الملائي[99]

رابعا ـ دراسة متن الحديث : ورد للحديث طريقان غير طريق البخاري:

أولا ـ من طريق الْحَسَنِ بْنِ عُمَارَةَ ، ويروي عنه راويان، عبدالرزاق كما أخرجه في المصنف، و عبد الوهاب بن عطاء، كما رواه البيهقي[100] ، ورجاله ثقات لكنه منقطع كما سبق.

ثانيا ـــــ من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى ، ويروي عنه عطاء بن السائب، كما أخرجه أحمد، والبيهقي، عن على بن عاصم عن أبى زيد عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن أبى ليلى به بلفظ : **" أمرني رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أن لا أثوّب في الفجر "**[101] ، وهذا ضعيف من أجل عطاء وابن عاصم، أما عطاء بن

السـائب فقبل النقاد من حدث عنه في أول أمره وردوا من سـمع منه في آخر أمره ، وممن سمع منه بأخرة علي بن عاصم[102]، وأما علي بن عاصم فقد قال فيه ابن معين : ليس بشَيْء[103].

خامسا ـــ الحكم على الحديث : الحديث بجميع طرقه لا يصح ، فالطريق التي ذكرها البخاري وغيره فيها العلل الثلاث المذكورة، وأما الطرق الأخرى فهي كلها معلولة، ولذلك حكم بضعف هذا الحديث: البيهقي[104]، وابن السكن[105]، وابن الملقن[106]، وابن حجر[107]، والألباني[108].

المطلب الثاني ـ التعليل بالنكارة :

النكارة ما رواه الضعيف مخالفا من هو أوثق منه أو جمعا من الثقات[109] ، وهذا التعليل أعل به الإمام البخاري ثلاثة عشر إسنادا[110]، ومثال ذلك الإسناد الذي ذكره تحت ترجمة سليمان بن جنادة، فقال: سليمان بن جُنادة بن أبي أمية الدوسي، عن أبيه، عن عبادة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في الجنازة: **"كان لا يجلس، حتى تُوضع"**. ثم قال: **"خالفوا اليهود"**. حدثنا نصر بن علي، عن صفوان بن عيسى، عن بشر بن رافع، عن عبد الله بن سليمان، عن أبيه، هو منكر.[111]

أولا ـ تخريج الحديث: الإمام البخاري أشار إلى ألفاظ من الحديث، والحديث بتمامه:" كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُومُ فِي الْجَنَازَةِ حَتَّى تُوضَعَ فِي اللَّحْدِ، فَمَرَّ بِهِ حَبْرٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ: هَكَذَا نَفْعَلُ، فَجَلَسَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ، وَقَالَ: **"اجْلِسُوا خَالِفُوهُمْ"** ، وأخرجه أبو داود، والشاشي ، وهذا لفظهما، والترمذي، وابن ماجه ، والبزار، والعقيلي، والطحاوي، والبيهقي، والخطيب، وابن الجوزي، بهذه الطريق[112].

ثانيا ـ دراسة رجال إسناد الإمام البخاري:

1- نصر بن علي : متفق على توثيقه: وثقه أحمد، وأبو حاتم[113]، وابن حجر[114]، وروى له أصحاب الكتب الستة[115]

2- صفوان بن عيسى : وثقه ابن سعد[116]، وأبو حاتم[117]، وابن حجر[118]وروى له الجماعة[119]

3- بشر بن رافع: ضعفه ابن معين[120]، وأحمد[121]، وابن حجر[122].

4- عبدالله بن سليمان: ضعفه العقيلي[123]، وابن حجر[124]

5- سليمان بن جنادة بن أبي أمية الدوسي: ضعيف منكر الحديث: قاله أبو حاتم[125]، وابن حبان[126]، وابن حجر[127].

6- جنادة بن أبي أمية الدوسي : وثقه ابن سعد[128]، والعجلي[129]، وابن حبان[130]، وروى له الجماعة[131] .

ثالثا ـــ دراسة الإسناد والحكم عليه : إسناد الحديث ضعيف ، وفيه علّة واحدة وهي النكارة، تفرد سليمان بن جنادة بهذا الحديث، ولا متابع له وقال الترمذي : هذا حديث غريب. وقال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا عَنْ عُبَادَةَ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ طَرِيقًا عَنْ عُبَادَةَ إِلَّا هَذَا الطَّرِيقَ. وقال العقيلي: وَلَا يُحْفَظُ هَذَا اللَّفْظُ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ . ومن هذا نعلم مراد قول البخاري: هو منكر. قال ابن الملقن: "وإسناد هذا ضعيف فيه بشر بن رافع وليس بحجة عن ابن جنادة وفيه نظر كما قال البخاري"[132]

وقال ابن حجر: إسناده ضعيف[133].

رابعا: دراسة متن الحديث: وقد ورد لمتن الحديث شاهدان ثابتان.

الأول : أخرجه مسلم، عن علي بن أبي طالب أنه قال : قَامَ رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثُمَّ قَعَدَ"[134] . والثاني : أخرجه النسائي، عن ابن عباس، ولفظه: **"مُرَّ بِجِنَازَةٍ عَلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَامَ الْحَسَنُ وَلَمْ يَقُمِ ابْنُ عَبَّاسٍ، فَقَالَ الْحَسَنُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: أَمَا قَامَ لَهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَامَ لَهَا ثُمَّ قَعَدَ**.[135] ، قال الألباني : إسناده صحيح.[136]

خامسا ـــ الحكم على الحديث: الحديث بهذا الإسناد لا يثبت، ولكنه ثابت بشواهده، ولذلك صححه الألباني[137].

المطلب الثالث ـ تعليل الحديث الضعيف بمخالفته للحديث الصحيح :

هذا التعليل أعل به الإمام البخاري حديثا واحدا، وهو ما ذكره تحت ترجمة حشرج بن نباتة ، فقال: حشرج بن نباتة سمعت سعيد بن جمهان ، عن سفينة، أن النبي -

صَـلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَـلَّمَ - قال لأبي بكر، وعمر، وعثمان: **"هؤلاء الخلفاء بعدي"**، وهذا حديث لم يتابع عليه ، لأن عمر بن الخطاب وعليا قالا : لم يستخلف النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - [138]

أولا ـــــــــ تخريج الحديث : أخرجه الحاكم، وأبو يعلى، والحارث بن أبي أسامة، والعقيلي، والبيهقي، وابن عدي، وابن عساكر، وابن أبي عاصم.[139] قال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.[140]

ثانيا ـ دراسة رجال إسناد الإمام البخاري:

1- حشرج بن نباتة: وثقه أحمد[141]، وابن معين[142]، ولينه النسائي[143]، وأبو حاتم[144]، وقال ابن حجر: صدوق يهم [145].

2- سعيد بن جمهان : وثقه ابن معين[146] ، وأبو داود [147]، و لينه أبو حاتم[148]، وابن عدي[149] ، وقال ابن حجر: صدوق له أفراد[150].

3- سفينة: مولى رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، أبو عبد الرحمن ، كان عبدًا لأم سلمة فأعتقته، وشرطت عليه أن يخدم النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ما عاش. له صحبة ورواية. روى عنه: ابناه عبد الرحمن، وعمر، وسعيد بن جمهان، والحسن البصري، ومحمد بن المنكدر، وسالم بن عبد الله، وصالح أبو الخليل، وأبو ريحانة عبد الله بن مطر، وقتادة، وغيرهم، واسمه مهران، وقيل: رومان، وقيل: قيس، وقيل غير ذلك.[151]

ثالثا ـ دراسة الإسناد والحكم عليه: الحديث إسناده ضعيف، وفيه **علتان** أشار إليهما البخاري – كما سبق –

العلة الأولى : تفرد حشرج بن نباتة، وهي التي قال عنها البخاري: ولم يتابع عليه.

العلة الثانية : مخالفة الحديث الأصح، وهي التي قال عنها البخاري: لأن عمر بن الخطاب وعليا قالا: لم يستخلف النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - [152]

رابعا: دراسة متن الحديث: وقد وردت لمتن الحديث شواهد عن صحابة آخرين، عن قطبة بن مالك، وعائشة، وأبي هريرة، قال الألباني: كان يكون من الممكن أن يقال:

إن بعضها يقوي بعضا، لولا أنه مخالف لما صح عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنه لم يستخلف.(153)

خامسا ـــ الحكم على الحديث: الحديث بإسناد البخاري ضعيف لا يثبت، وذلك للعلتين السابقتين، وشواهده فيها كلام ولكن يمكن أن تقوي بعضها بعضا لولا مخالفة أصل الحديث للأصح منه، ولذلك ضعفه ابن الجوزي والألباني(154).

المطلب الرابع ـ التعليل بنسيان الراوي لمرويّه :

والمقصود بنسيان الراوي لمرويه أن لا يذكر الشيخ رواية ما حدث به تلميذه عنه(155)، وهذا التعليل أعل به الإمام البخاري إسنادا واحدا، وهو الذي ذكره تحت ترجمة سُلَيْمَان بن مُوسَى الدِّمَشْقِي، فقال: سُلَيْمَان بن مُوسَى الدِّمَشْقِي وَيُقَال كنيته أَبُو أَيُّوب، سمع عَطاء، وَعَمْرو بن شُعَيْب، حَدثنَا مُحَمَّد ثَنَا إِبْرَاهِيم بن مُوسَى عَن ابن علية عَن ابن جريج عَن سُلَيْمَان بن مُوسَى عَن الزُّهْرِيّ فِي حَدِيث لَا نِكَاح إِلَّا بولِي، قَالَ ابن جريج: سَأَلت الزُّهْرِيّ فَلم يعرفهُ، قَالَ ابن جريج: وَكَانَ سُلَيْمَان يعني من أهل الفضلِ قال البخاري: عِنْده مَنَاكِير، مَاتَ سنة تسع عشرَة وَمِائَة يَخْتَلِفُونَ فِي مَوته(156).

أولا ـــ تخريج الحديث: أخرجه ابن ماجه ، وابن حبان، والحاكم، وأبو دود الطيالسي، والدارقطني ، والبيهقي، وابن عساكر، بهذا اللفظ(157). وأخرجه أبو داود، والترمذي، وأحمد، والبزار، بلفظ: **"أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ أَصَابَهَا فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ اشْتَجَرُوا، فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ"**(158).

ثانيا ـ دراسة رجال إسناد الإمام البخاري:

1- إبراهيم بن مُوسَى : وثقه أبو حاتم(159)، وابن حجر (160)، روى له البخاري ومسلم في صحيحيهما(161).

2-إسماعيل بن علية : وثقه ابن مهدي، وابن معين(162)، والذهبي(163)

3- عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج: وثقه أحمد، وأبو حاتم(164)، وابن حجر(165).

4- سليمان بن موسى: لينه البخاري[166]، والنسائي[167]، ووثقه ابن سعد[168]، وابن حبان[169]، الدارقطني[170]، وقال أبو حاتم[171]، وابن حجر[172] : صدوق خولط قبل موته بقليل.

6- الزهري : وثقه ابن سعد [173]، وابن حجر[174].

ثالثا: دراسة الإسناد والحكم عليه: والحديث ثابت صحيح – كما سيأتي- ، وإنما أعله الإمام البخاري بناء على قصة إنكار الزهري لهذا الحديث المروي عنه، وهذه القصة معلولة، وقد ضعفها جمع من الحفاظ: ضعفها ابن معين وأحمد، قال ابن معين: لم يذكر هذا الحرف عن ابن جريج إلا إسماعيل بن إبراهيم، وسماع إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج ليس بذاك، إنما صحح كتبه على كتب عبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي رواد، وما سمع من ابن جريج. ثم ضعف يحيى رواية إسماعيل بن إبراهيم عن ابن جريج، وقال أحمد: إِنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ لَهُ كُتُبٌ مُدَوَّنَةٌ، وَلَيْسَ هَذَا فِي كُتُبِهِ يَعْنِي حِكَايَةَ ابْنِ عُلَيَّةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ. [175] ، وقد أعل هذه القصة كذلك ابن عدي[176]، وابن عبد البر[177]. وقال الدارقطني : وقد قيل في هذا الحديث ما يدل على سماعه منه- أي سليمان من الزهري- قال عبد الرزاق، وأبو عاصم، وغيرهما: عن ابن جريج، أخبرني سليمان بن موسى عن الزهري [178]... ثم ساق الدارقطني بأسانيده طرقا كثيرة لهذا الحديث. وإن ثبت ذلك؛ فلا يعتبر سببا لإعلال الحديث، قال الحاكم - عقب تخريجه للحديث-: فقَد صح وَثبت بِروَايَاتِ الْأَئِمَّةِ الْأَثْبَاتِ سَمَاعُ الرُّوَاةِ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، فَلَا تُعَلَّلُ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ، بِحَدِيثِ ابْنِ عُلَيَّةَ، وَسُؤَالِهِ ابْنَ جُرَيْجٍ عَنْهُ وَقَوْلِهِ: إِنِّي سَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ فَقَدْ يَنْسَى الثِّقَةُ الْحَافِظُ الْحَدِيثَ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَ بِهِ، وَقَدْ فَعَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ حُفَّاظِ الْحَدِيثِ [179] ، ونحو هذا الكلام قال ابن حبان[180]. وأما قول البخاري: "عنده مناكير"، فلعله قالها لهذا السبب، وإن لم يكن لهذا السبب فهذه العبارة لا تقتضي طرح ما يرويه الموصوف بها، قال أبو علي بن القطان: "عنده مناكير" أو "روى أحاديث منكرة" فإنه رجل روى ما لا يعرفه غيره، وحاله مع ذلك صالحة، فهذا لا يضره الانفراد، إلا أن يكثر بعد قبوله ...[181]. والحديث حسنه الترمذي[182]. وصححه ابن معين[183]، والحاكم[184]، وابن حبان[185]، وابن الجوزي[186].

وقال الألباني : حسن الإسناد ، وأما الصحة فهي بعيدة عنه [187] ، وقد توبع سليمان بن

موسى في روايته عن الزهري، فتابعه جعفر بن ربيعة عن الزهري، ولفظه: **أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ أَصَابَهَا فَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا أَصَابَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ اشْتَجَرُوا، فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ "** أخرجه أبو داود، وأحمد، والطحاوي، والبيهقي، كلهم من طريق ابن لهيعة، عن جعفر بن ربيعة، عن الزهري"[188] وقال أبوداود: " جعفر لم يسمع من الزهري، كتب إليه.

قلت : ورجاله ثقات غير ابن لهيعة [189] ، وتابعه الحجاج بن أرطاة عن الزهري بإسناده بلفظ: " لا نكاح إلا بولي، والسلطان ولي من لا ولي له " ، أخرجه ابن ماجه، وأحمد، وسعيد بن منصور، وابن أبى شيبة، والبيهقي[190]

قلت : وحجاج مدلس ولم يصرح بالسماع. قال ابن عبد البر: فَإِنْ قِيلَ إِنَّ الْحَجَّاجَ بْنَ أَرْطَاةَ لَيْسَ فِي الزُّهْرِيِّ بِحُجَّةٍ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُدَلِّسُ وَيُحَدِّثُ عَنِ الثِّقَاتِ بِمَا لَمْ يَسْمَعْ عَنْهُمْ إِذَا سَمِعَهُ مِنْهُمْ قِيلَ لَهُ قَدْ رواه بن أبي مليكة عن أبي عمر ومولى عَائِشَةَ عَنْ عَائِشَةَ بِإِسْنَادٍ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ وَعُدُولٌ[191] ، وقال ابن عدى: " وهذا حديث جليل في هذا الباب، وعلى هذا الاعتماد في إبطال نكاح بغير ولي، وقد رواه عن ابن جريج الكبار، ورواه عن الزهري مع سليمان بن موسى حجاج بن أرطاة، ويزيد بن أبى حبيب، وقرة بن عبد الرحمن بن حيوئيل، وأيوب بن موسى وابن عيينة، وإبراهيم بن سعيد، وكل هؤلاء طرقهم غريبة، إلا حجاج بن أرطاة، فإنه مشهور، رواه عنه جماعة "[192].

رابعا ـ دراسة متن الحديث: لمتن الحديث شواهد كثيرة بألفاظ متقاربة، أصحها ما

جاء من حديث ابن عباس مرفوعا، أخرجه الطبراني من طريق أبي يعقوب، عن ابن أبى نجيح، عن عطاء عنه. وقال: لا يروى عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد((193)). **و**قال الهيثمي: " وفيه أبو يعقوب غير مسمى، فإن كان هو التوأم، فقد وثقه ابن حبان، وضعفه ابن معين، وإن كان غيره فلم أعرفه، وبقية رجاله ثقات "((194)).

خامسا ـ الحكم على الحديث: الحديث ثابت حسن، ويرتقي للصحيح في الشواهد والمتابعات، قال أَحْمَد بْن حنبل: أحاديث أفطر الحاجم والمحجوم، ولَا نكاح إلاّ بولي أحاديث يشد بعضها بعضا وأنا أذهب إليه[195]، وحكم عليه الألباني بمجموع طرقه بالصحة[196]

نتائج البحث:

من خلال هذ البحث توصلنا إلى نتائج علمية من أهمها:

1ـــــ أن كتاب الضـــعفاء والمتروكين للإمام البخاري وإن كان كتابا في علم الجرح والتعديل لكنه احتوى على مادة علمية ثمينة في نقد الأسانيد وتعليها والإمام البخاري – كعادته – أظهر في هذا الكتاب براعة ودقة في نقد الأسانيد بأدق حكم وألطف عبارة.

2ـ تنوع منهج نقد الإمام البخاري للأسانيد بين ما يتعلق بجرح الرواة وهو الأكثر بحكم موضوع الكتاب وما يتعلق بأمور أخرى.

3ـــ استعمل الإمام البخاري في نقد الأسانيد عن طريق جرح الراوي ثلاثة أساليب من حيث النقد المباشر لصاحب الترجمة أو نقل كلام الأئمة في ذلك أو نقد حديثه.

4 علل الإمام البخاري مجموعة من الأســـانيد في هذا الكتاب بعلل دقيقة وهي الاضطراب والنكارة ومخالفة الحديث الصحيح وإنكار الراوي لمرويه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الهوامـــــش :

(1) - الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1، 1985/1405 (392/12)

(2) المصدر السابق (393/12)

(3) المصدر السابق (7/2)

(4) المصدر السابق (449/12)

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء (397/12)

(6) الخطيب، أحمد بن الحسين البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الحزب الإسلامي، بيروت، ط: 1، 2002/1422 (34/2)، ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان، تحقيق: إحسـان عباس، دار صادر، ط: 1، 1994 (191/4)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (466/12)

(7)ابن خير، محمد بن خير الإشـبيلي، فهرسـة ابن خير، تحقيق: محمد فؤاد منصـور، دار الكتب العلمية، بيروت،

ط: 1، 1998/1419 (ص:259)

(8) البخاري، كتاب الضعفاء والمتروكين (ص: 28)

((9)- ابن عبد البر، يوسف بن عبدالله، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، مكتبة القدسي، القاهرة . ص :149

(10 - ابن عبد البر، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء (ص:150،

(11) ص (28، 70، 99، 108، 112، 127، 167، 180، 205، 213، 254، 264، 291، 313، 323، 337، 394، 425)

(12) البخاري، محمد بن إسـماعيل، أبو عبدالله، كتاب الضـعفاء والمتروكين، تحقيق: د. سـالم بن صـالح العماري، مركز إحسان، ط: 1، 2020/1441 (ص:127)، البخاري، محمد بن إسماعيل، أبو عبدالله، التاريخ الكبير، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، دار المعارف العثمانية (460/3)

(13) ـ أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط: 3، 1431 (479/4- 5076)، العقيلي، محمد بم عمرو، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط: 1، 198/1404 (100/2- 562)، ابن عدي، أبو أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1997/1418 (508/5)، والطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، ط: 2، 1994/1415 (239/12- 12991)، الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق عوض الله – عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ط: 1، 1995/1415 (280/8- 8637)

(14) - العجلي، أحمد بن عبدالله، الثقات، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة، ط: 1، 1985/1405 (399/1)

((15)) ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد الرازي، الجرح والتعديل، تحقيق، عبدالرحمن المعلمي ، دائرة المعارف العثمانية، ط: 1، 1371 (179/7)

((16)) العقيلي، الضعفاء الكبير (480/1)

((17)) ابن حبان، كتاب المجروحين (318/1)

((18) الذهبي، محمد بن أحمد، ديوان الضعفاء، تحقيق: حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط: 2، 1967/1387 (ص:156)

(19) ابن حجر، التقريب (ص:234)

((20)) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/4)

((21)) البخاري، كتاب الضعفاء والمتروكين (ص:122)، التاريخ الأوسط (109/2)

((22)) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (311/7)

((23)) ابن حجر، التقريب (ص:522)

((24)) ابن حجر، التقريب (ص:370)

(25)) المعجم الأوسط (8/ 280)، الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق (1075/2)

(26) الزيلعي ، عبدالله بن يوسف، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، تحقيق: عبدالله بن عبدالرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط: 1، 1414 (57/3)

((27)) ابن حجر، نتائج الأفكار (372/2)

((28)) الألباني، ضعيف الجامع الصغير وزياداته (ص:826)

(29)ـــ أحمد بن حنبل، مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1، 2001/1421 (388/24- 15624)

((30)) ابن حجر، التقريب (ص:248،292)

(31)ـــ ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت، ط: 1، 1379 (605/8)

(32) ص (16، 96، 388، 422)

(33) البخاري، كتاب الضعفاء والمتروكين (ص:177)، التاريخ الكبير (357/4)، الأوسط (260/1)

((34)ـ ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية (26/2- 839)، مصنف ابن أبي شيبة (318/1- 3632)، الكامل (186/5)، ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، باكستان، ط: 2، 1981/1401 (419/1- 706)

(35) أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى، مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق: سعيد بن محمد السناري، دار الحديث، القاهرة، ط: 1، 2013/1434 ، (336/2- 1077)، الكامل (261/3 والبيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 3، 2004/1424 (531/2- 4030)

(36) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (57/8)

((37)ـ العجلي، الثقات (250/2)

((38) ـ أبو داود، سليمان بن الأشعث، سؤالات الآجري لأبي داود، تحقيق: محمد علي قاسم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة، ط: 1، 1983/1403 (37/5)

((39)) الدارقطني، سؤالات السهمي (ص:2839)

((40)) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (57/8)

(41) الذهبي، ميزان الاعتدال (595/4)

(42)- ابن حجر، التقريب (ص:502)

((43) الكلاباذي، رجال صحيح البخاري (674/2)، وابن منجويه، أحمد بن علي، رجال صحيح مسلم، تحقيق: عبدالله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط: 1، 1407 (201/2)

((44) - الذهبي، محمد بن أحمد، المغني في الضعفاء، تحقيق: نور الدين عتر، دار إحياء التراث، قطر، ط: 1، 1994 (315/1)

((45)) ابن حجر، التقريب (ص:282)

(46) ابن حجر، التقريب (ص: 546)

((47)) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (241/8)

((48)) الذهبي، ميزان الاعتدال (181/4)

((49)) ابن حجر، التقريب (ص:546)

(50) ابن عدي، الكامل (261/3)

((51) ـــــ سنن أبي داود (300/1- 818)، مسند أحمد (30/17- 10998)، مسند أبي يعلى (417/2- 1210)، البخاري، جزء القراءة خلف الإمام (ص:30- 13)، البزار، أحمد بن عمرو، مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، ط: 1، 1988 (71/18- 7)، ابن حبان، محمد بن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق: محمد علي سونمر، دار ابن حزم، بيروت، ط: 1، 2012/1433 (177/2- 1120)، البيهقي، القراءة خلف الإمام (ص:25- 33)

(52) ابن عدي، الكامل (186/5)

(53) ابن حجر، فتح الباري(243/2)، وابن حجر، أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق: حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط: 1، 1995/1416 (567/1)

((54) ـــ الألباني، محمد ناصر الدين، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، دار با وزير للنشر، جدة، ط: 1، 2003/1424 (299/3)

(55- سنن أبي داود 217/1- 822)، سنن النسائي (198/1- 874)، البخاري، محمد بن إسماعيل، أبو عبدالله خلق أفعال العباد، تحقيق: د. عبدالرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض، ط: 1، 2005/1425 (ص:106)

((56)) البيهقي، السنن الكبرى (233/2- 4007)

((57) ـــــ البخاري، محمد بن إسماعيل، أبو عبدالله، القراءة خلف الإمام، تحقيق: فضل الرحمن الثوري، المكتبة السلفية، باكستان، ط: 1400،1/1980 (ص:3)

(58) ص (203، 209، 254، 318)

(59) البخاري، كتاب الضعفاء والمتروكين (ص:408)، التاريخ الكبير (87/9)

(60) العقيلي، الضعفاء الكبير (14/2- 422) ، بن عدي، الكامل (453/3)

(61) الطبراني، المعجم الأوسط (106/9- 9261)، ابن عدي، الكامل (453/3)

(62) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (242/7)

(63) ابن حبان، محمد بن حبان، كتاب المجروحين، تحقيق: إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط: 1، 1396 (284/1)

(64) الذهبي، المغني في الضعفاء (206/1)

(65) ابن حجر، التقريب (ص:640)

(66) ابن سعد، محمد بن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 1، 2001/1421 (190/9)

(67) العجلي، الثقات (313/2)

(68) ابن حبان، محمد بن حبان، الثقات، تحقيق: محمد عبدالمغيد خان، وزارة المعارف الهندية، ط: 1، 1973/1339 (474/5)

(69) ابن حجر، التقريب (ص:561)

(70) العقيلي، الضعفاء الكبير (2/ 14)

(71) الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ط: 1، 1994/1414 (116/2)

(72) ابن حجر، أحمد بن علي ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط: 3، 2000/14421 (ص:95)

(73) ص (70، 157، 167، 169، 183، 210، 221، 297، 304، 313، 422)

(74) البخاري، كتاب الضعفاء والمتروكين (ص:16)، التاريخ الكبير (271/1)

(75) مسند أحمد (39/ 336- 2391)، والترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الحزب الإسلامي، ط: 1، 1996 (1/ 378- 198)، سنن ابن ماجه (1/ 237- 715)((76) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (166/2)

(77) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر، ـــأبو الفضل، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار المنهاج، ط: 2، 1428 (ص:107)

((78)) العقيلي، الضعفاء الكبير (75/1)

((79) ـــ الدارقطني، علي بن عمر، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، ط: 1، 1984/1404 (255/1)

((80)) ابن حبان، كتاب المجروحين (124/1)

(81) الذهبي، محمد بن أحمد، المقتنى في سرد الكنى، تحقيق: محمد صالح المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة، ط: 1، 1408 (75/1)

((82) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (123/3)

((83)) ابن حجر، التقريب (ص:175)

((84)) ابن حبان، كتاب المجروحين (1/ 229)

((85) ـــ الدارقطني، علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق : محفوظ الرحمن السلفي، دار الطليعة، الرياض، ط: 1405،1985/1 (4/ 52)، الدارقطني، علي بن عمر، ســـنن الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1، 2004/1424 (1/ 341)

((86)) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 93)

((87)) ابن حجر، التقريب (ص:162)

((88)) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (5/ 301)

(89) العجلي، الثقات (2/ 86)

((90)) ابن حجر، التقريب (ص:349)

((91)) مسند أحمد، (336/39- 23912)

((92)) سنن الترمذي (1/ 378)

((93)) العقيلي، الضعفاء الكبير (75/1)

(94) ابن الملقن، عمر بن علي، البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرون، دار الهجرة، الرياض، ط: 1، 2004/1425 (361/3)

((95)) البيهقي، السنن الكبرى (189/3)

((96)) ابن الملقن، البدر المنير (316/3)

(97) ابن حجر، التلخيص الحبير (502/1)

((98)) المصدر السابق (1/ 502)

((99)) ابن حجر، أحمد بن علي، المطالب العالية بزوائد المســـانيد الثمانية، تحقيق: مجموعة من المحققين تحت إشراف/ د. سعد الشثري، دار العاصمة، السعودية، ط: 1، 1419 (119/5)

((100)) مصنف عبدالرزاق (174/2- 1824)، السنن الكبرى (424/1- 423)

((101)) مسند أحمد (339/39- 23913)، السنن الكبرى (14/6 - 15- 1989)

((102)) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (332/6)

((103)) ابن عدي، الكامل (325/6)

(104) البيهقي، السنن الكبرى (189/3)

(105) ابن حجر، التلخيص الحبير (502/1)

(106) ابن الملقن، البدر المنير (316/3)

(107) ابن حجر، التلخيص الحبير (502/1)

((108)) الألباني، محمد ناصـــر الدين، ضـــعيف ســـنن الترمذي، المكتب الإســـلامي، بيروت، ط: 1، 1991/1411 (ص:22)

(109) عبد العزيز بن محمد العبداللطيف، ضـــوابط الجرح والتعديل، دار طيبة الخضـــراء، ط:6، 2018/1440 (ص:126)

(110) ص (87، 114، 121، 142، 209، 273، 299، 301، 361، 375، 380، 408، 425)

((111)) البخاري، كتاب الضعفاء والمتروكين (ص:142)، التاريخ الكبير (6/4)

((112)) سنن أبي داود (178/3- 3186)، والشاشي، الهيثم بن كليب، مسند الشاشي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط: 1، 1410 (151/3- 1227)، سنن الترمذي (329/2- 1020)، سنن ابن ماجه (493/1- 1545)، مسند البزار (132/7- 2658)، الضعفاء الكبير (122/2- 601 والطحاوي، أحمد بن محمد، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهير النجار، دار عالم الكتب، ط: 1، 1994/1414 (489/1- 2804)، السنن الكبرى (44/4- 6971) ، والخطيب، أحمد بن علي البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط: 1، 1407 (511/1)، ابن الجوزي، العلل المتناهية (422/2)

(113) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (466/8)

((114)) ابن حجر، التقريب (ص:561)

((115) في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للنشر، ط: 1، 1992/1413 (319/2)

((116)) ابن سعد، الطبقات الكبرى (295/9)

((117)) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (425/4)

((118)) ابن حجر، التقريب (ص:277)

((119)) الذهبي، الكاشف (504/1)

((120)) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (357/2)

((121)) العقيلي، الضعفاء الكبير (140/1)

((122)) ابن حجر، التقريب (ص:123)

((123)) العقيلي، الضعفاء الكبير (261/2)

((124)) ابن حجر، التقريب (ص:306)

((125)) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (105/4)

((126)) ابن حبان، كتاب المجروحين (329/1)

((127)) ابن حجر، التقريب (ص:250)

((128)) ابن سعد، الطبقات الكبرى (443/9)

((129)) العجلي، الثقات (272/1)

((130)) ابن حبان، الثقات (103/4)

((131)) الذهبي، الكاشف (297/1)

(132) ابن الملقن، البدر المنير (228/5)

((133)) ابن حجر، التلخيص الحبير (228/2)

(134) ـــــ مسلم، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: أحمد رفعت حصاري، دار الطباعة العامرة، تركيا، ط: 1، 1433 (661/2- 962)

((135)) النسائي، أحمد بن شعيب، المجتبي من السنن، تحقيق: رائد صبري، دار الحضارة للنشر، ط: 1، 2015/1436 (399/1- 1817)، البيهقي، السنن الكبرى (421/2- 2063)

((136)) ـــــ الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: 2، 1985/1405 (193/3)

((137)– المصدر السابق (193/3)

((138)) البخاري، كتاب الضعفاء والمتروكين (ص:92)، التاريخ الكبير (117/3)

(139) ا الحاكم، محمد بن عبدالله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر البغا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1990/1411 (14/3- 4533)، مسند أبي يعلى (295/8- 4884)، ابن أبي أسامة، الحارث بن أبي أسامة، مسند الحارث، تحقيق : د. حسين أحمد الباكري، مركز خدمة السنة، المدينة، ط: 1، 1992/1413 (621/2- 593)، الضعفاء الكبير (297/1- 396)، والبيهقي، أحمد بن الحسين، دلائل النبوة، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ط: 1، 1988/1308 (523/2)، الكامل، (128/9)، تاريخ دمشق (218/30)، ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو، السنة، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: 1، 1400 (550/2- 1157)

(140)) المستدرك (14/3)

(141) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (296/3)

((142)) ابن معين، يحيى بن معين، التاريخ برواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، مكة المكرمة، ط: 1، 1979/1399 (311/3)

(143) النسائي، أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكون، تحقيق: محمود زايد، دار الوعي، حلب، ط: 1، 1396 (ص:34)

((144) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (296/3)

((145)) ابن حجر، التقريب (ص:169)

(146) ابن معين، التاريخ برواية الدوري (114/4)

((147)) أبو داود، سؤالات الآجري (3/4)

((148)) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (10/4)

((149)) ابن عدي، الكامل (50/2)

((150)) ابن حجر، التقريب (ص:234)

((151) الذهبي، محمد بن أحمد الذهبي، أبو عبدالله، تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبدالسلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 2، 1993/1413 (2/ 817)

((152) صحيح مسلم (5/6- 1823)، سنن أبي داود (93/3- 2939)، سنن الترمذي (502/4- 2225)، مسند أحمد (415/1- 332)، مصنف عبدالرزاق (97/6- 9763)

((153)) الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الاحاديث الضعيفة، دار المعارف، الرياض، ط: 1، 1992/1411 (450/13)

((154)) ابن الجوزي، العلل المتناهية (205/1)، الألباني، السلسلة الضعيفة (418/13)

(155) محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث (ص:114)

(156) البخاري، كتاب الضعفاء والمتروكين (ص:146)، التاريخ الكبير (28/4)

((157) سنن ابن ماجه (77/3- 1879)، صحيح ابن حبان (299/2- 1364)، المستدرك (182/2- 2709)، الطيالسي، سليمان بن داود ، مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، مصر، ط: 1، 1999/1419 (72/3- 1566)، سنن الدارقطني (323/4- 3533)، السنن الكبرى (169/7- 13610)، تاريخ دمشق (372/22)

(158) سنن أبي داود (229/2- 2083)، سنن الترمذي (392/2- 1102)، مسند أحمد (199/42- 25327)، مسند البزار (162/18- 135)

((159)) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (137/2)

((160)) ابن حجر، التقريب (ص:94)

((161)) الكلاباذي، رجال صحيح البخاري (58/1)، ابن منجويه، رجال صحيح مسلم (44/1)

((162)) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (153/2)

((163)) الذهبي، الكاشف (243/1)

((164)) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (358/5)

((165)) ابن حجر، التقريب (ص/363)

((166ــ الترمذي، محمد بن عيسى، العلل الكبير، تحقيق: صبحي السامرائي، دار عالم الكتب، بيروت، ط: 1409 (ص:256)

((167)) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص:49)

((168)) ابن سعد، الطبقات الكبرى (460/9)

((169)) ابن حبان، الثقات (379/6)

((170)) الدارقطني، العلل (12/15)

((171)) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (141/4)

((172)) ابن حجر، التقريب (ص/255)

((173)) ابن سعد، الطبقات الكبرى (172/9)

((174)) ابن حجر، التقريب (ص:506)

((175)) ابن معين، التاريخ برواية الدوري (3/ 86)، المستدرك (2/ 182)، السنن الكبرى (169/7)

(176) ابن عدي، لكامل (255/4)

(177) ــ ابن عبد البر، يوسف بن عبدالله النمري، التمهيد لما في موطأ مالك من المعاني والأسانيد، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرون، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ط: 1، 2017/1439 (24/12)

(178) الدارقطني، العلل (12/15)

(179) الحاكم، المستدرك (182/2)

((180)) صحيح ابن حبان (300/2)

((181)) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام (481/3)

(182) الترمذي، السنن (141/1)

(183) ابن عدي، الكامل (255/4)

(184) الحاكم، المستدرك (182/2)

(185) صحيح ابن حبان (300/2)

(186 ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، التحقيق في أحاديث الخلاف، تحقيق: مسعد بن عبدالحميد السعداني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1994/1415 (121/2)

((187)) الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض، ط: 1، 1995/1415 (235/6)

((188)) سنن أبي داود (392/2- 2084)، مسند أحمد (435/40- 24372)، الطحاوي، شرح معاني الآثار (8/3- 4252)، السنن الكبرى (169/7- 13732)

((189)) ابن حجر، التقريب (ص:353)

(190) سنن ابن ماجه (77/3- 1880)، مسند أحمد (121/4- 26235)، وسعيد بن منصور، سنن سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، ط: 1، 1982/1403 (176/1- 534)، وعبدالرزاق، عبدالرزاق بن همام الصنعاني، المصنف، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، ط: 2، 2013/1437 (455/3- 15933)، السنن الكبرى (172/7- 13608)

((191)) ابن عبد البر، يوسف بن عبدالله النمري، الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 2000/1421 (393/5)

((192)) ابن عدي، الكامل في الضعفاء (255/4)، الدارقطني، علل (12/15)

((193)) الطبراني، المعجم الأوسط (164/1- 6169)

((194)) الهيثمي، مجمع الفوائد (285/4)

((195)) ابن عدي، الكامل (4/ 254)

((196)) الألباني، السلسلة الصحيحة (247/6)

وغيرها من المصادر والمراجع التي استعان بها الباحثان :

ــ ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط: 2، 1997/1417

ــ ابن حجر، أحمد بن علي، هدي الساري، تحقيق: حسين سليمان مهدي، دار البشائر الإسلامية، ط: 1، 2011/1432

ــ ابن ماكولا، علي بن هبة الله، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي، دار المعارف العثمانية، الهند، ط: 1، 1961/1381

ـ ابن عساكر، علي بن حسن، تاريخ دمشق، تحقيق: عمر بن غرامة العموري، دار الفكر، ط: 1، 1995/1415